اخص من البيان والبدل وهو التخالف بالافراد والجمع كما اشار اليه الشارح بقوله
وجمع المونث لايبين المفرد المذكر وقد يجاب عن هذا المانع بتاويل احدهما
بما يوافق الاخر وذلك بان يعتبر في مقام ابراهيم جماعة يكون باعتبارها متعددا
على انه لا يتعين ان يكون بدل كل من كل بل يجوز ان يكون بدل بعض من كل
كما مر عن البيضاوي وبهذا تعرف ما في قول الشارح ولا يجوز ان يكون بدلا لا
فاسل قوله واخص قال الزرقاني ان قلت الاختصاص بالنسبة للنكرات
كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف فالجواب انه بمعنى اخص اعرف كما يقال
في المعارف اخصها الضمير ثم العلم الخ قوله مخالف لقول س الخ قد تمنع المخالفة
لاحتمال ان س بنى ذلك على ان ال في الجمة لتعريف الحضور فدخولها يفيد
الجنس بذاته والحضور بدخولها او الاشارة انما تدل على الحضور كما حققه الرد
ابن عصفور كما سياتي في باب توابع المنادى وان كان مخالفا لاطلاقهم ان الاشارة اعرف
من مصحوب ال قوله ثم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون اجلى الخ قد يقال
اي فرق بين اوضح واجلى وهل يكون الاجلى غير واضح حتى يعترض على من شرط
كونه اوضح ولا يعترض على من يشترط كونه اجلى ولا شك ان كون الشي اوضح واجلى
انما هو باعتبار الاعرفية قوله اذا قصد به الخ قال الدنوشري قد يقال اذا قصد
به ذلك تعين كونه بدلا وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قلت نعم يتعين كونه
بدلا ولا يضر في ذلك وقد صرح بعضهم بهذا فقول الشم اذا قصد به الخ في محله
بل متعين والله اعلم انتهى والاقرب عندي ان مراد الشارح بقوله اذا قصد الخ
دفع ما يقال كيف يصح في عطف البيان ان يكون بدلا مع مغايرته له في الحقيقة
بدليل تعريف كل منهما بحد يخرج الاخر فتدبر قوله فلو اسقط لم يصح الكلام قد
يقال ليس المراد بقولهم في قوة الساقط انه ساقط ولا بد وانما هو معنى اعتباري
يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما صرح به الشارح فيما سياتي اول باب البدل وقد
اجاب المص في المغني والقواعد عن جعل ان العبد والله بدلا من الضمير في به لما اعترضه

بانه

بانه يلزم عليه خلو الصلة من العايد بقوله والعايد موجود قوله وهو طالب
ابن ابي طالب به كني ابو طالب لان اسمه على المشهور عبد مناف وقيل اسمه
كنيته قاله النووي في تهذيب الاسما واللغات في ترجمة الامام علي رضي الله عنه
قوله فكان من جملة الخ قال الدنوشري لا يناسب قوله لان البدل الى اخره انتهى
اي لان المناسب لقوله لان البدل الخ ترك كان وان يقول فهو من جملة اخرى
لانه حيث كان على نية التكرار فهو جملة ولا بد وقد يجاب بان كان للتحقيق
كما في قوله كان الارض ليس بها هشام قوله عليه الطير ترقبه وقوعا
قال الزرقاني قال الرضي عليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى
المصير والا فهو حال وترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتدا فهو حال من المستكن في عليه انتهى واستشكل جعله حالا من الضمير المستكن
في عليه بانه يلزم على ذلك الفصل بين العامل الذي هو عليه ومعموله وهو جملة
باجنبي وهو المبتدا لانه ليس من معمولات الخبر والجواب عنه ان هذا الاعتراض
مبني على القول بان المبتدا والخبر ترافعا اي كل منهما عامل في الاخر واما
على القول بان العامل في المبتدا الابتدا انما الطير مبتدا وجملة ترقبه خبره
وجملة المبتدا وخبره حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على
التعليل اي الذي ترقبه الطير لاجل الوقوع عليه قوله قال الموضح في الحواشي
الخ فيه امور الاول ان ما جعله مبنى المستثنيات من ان البدل لا بد ان يكون
صالحا لان يحل محل الاول وما وجه به النظر لا يظهر في نحو هند قام زيد
اخوها وانما وجهه عدم الاستغنا كما قاله هنا فكان مراده غير ذلك اوان
مبنى المجموع ما ذكر الثاني انه قد يجاب عما وجه به النظر بان ذلك اذا ورد
احتملناه اما انا نجيزه من غير دليل فلا كما راجه تخطئة المص في التذكرة الثالث
ان مقتضى توجيه النظر جواز نصب البدل في البدا الا المستقل فما اخص
الجواز بالمعطوف على البدل اشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه

Copyright © King Saud University